



# الشروع في دراسة

مشروع قانون التصفية رقم 23.21 المتعلق  
بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2019

\*\*\*\*\*

عرض السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية  
أمام لجنة مراقبة المالية العامة  
بمجلس النواب

\*\*\*

بسم الله الرحمن الرحيم

## السيد الرئيس المحترم؛ السيدات والسادة النواب المحترمون؛

يطيب لي أن أعرض على أنظاركم مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2019، الذي تم إيداعه بمكتب مجلسكم الموقر بتاريخ 29 مارس من هذه السنة، وذلك في احترام تام للآجال المنصوص عليها في الفصل 76 من الدستور والمادة 65 من القانون التنظيمي لقانون المالية.

وقد تم إرفاق هذا المشروع بكل من التقرير حول نجاعة الأداء وتقرير افتتاح نجاعة الأداء، وذلك تطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، المتعلقة بتفعيل آليات التدبير المرتكز على النتائج الذي يكرس الانتقال من منطق الوسائل إلى منطق النتائج. الأمر الذي من شأنه لا محالة إغناء المعطيات المقدمة للبرلمان وتحسين جودتها، وكذا الارتقاء بمستوى النقاش حول تنفيذ قوانين المالية وعمليات تصفية ميزانية الدولة نحو مساءلة مدى نجاعة مختلف البرامج والسياسات العمومية والإكراهات المرتبطة بتدبير المالية العمومية.

في هذا الصدد، واستنادا إلى تقارير افتتاح نجاعة أداء القطاعات الوزارية والمؤسسات برسم سنة 2019، يمكن تسجيل عدة نقاط إيجابية على الرغم من كون هذا التمرين هو الثاني من نوعه في دورة نجاعة الأداء. ويتعلق الأمر على الخصوص بانخراط كافة القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية في منهجية نجاعة الأداء، وانبثاق أغلب برامجها عن استراتيجيات أو خطط عمل، مع تحديد أهداف لجل البرامج المُفْتَحَصَة وربطها بمؤشرات لقياس مدى بلوغها. وسأقدم لكم في نهاية هذه الكلمة، عرضا حول الإطار القانوني ومراحل إعداد تقرير نجاعة الأداء وتقرير افتتاح نجاعة الأداء، وآليات المواكبة التي تم تخصيصها لمختلف القطاعات الوزارية لتمكينها من تملك فلسفة نجاعة الأداء وإعداد تقاريرها بما يمكن المؤسسة التشريعية من الوقوف على مدى إنجاز مختلف البرامج والمشاريع الملتمزم بها في إطار قوانين المالية. هذا، مع تقديم خلاصة لهذين التقريرين برسم سنة 2019، بما في ذلك الوقوف عند الملاحظات والتوصيات التي ينبغي تفعيلها لتحسين منظومة نجاعة الأداء لدى مختلف القطاعات الوزارية.

كما تم إرفاق هذا المشروع بتقرير حول الموارد المرصدة للجماعات الترابية، بهدف تقديم وتحليل الموارد المعبئة من طرف الدولة لفائدة ميزانيات الجهات والعمالات

والأقاليم والجماعات برسم سنة 2019. وهو ما سيمكن لا محالة من القيام بقراءة واضحة للعلاقة المالية القائمة بين مالية الدولة ومالية الجماعات الترابية من حيث الموارد الميزانية المجمع والمدفوعة، كليا أو جزئيا، من طرف الدولة لفائدة الجماعات الترابية لتمكينها من أداء المهام المسندة إليها على أحسن وجه.

من جهة أخرى، وتفعيلا للالتزام الحكومي المتمثل في العمل أساسا على إقامة تعاون بناء ومستمر مع المؤسسة التشريعية وتيسير ولوجها للمعطيات المتعلقة بتنفيذ السياسات العمومية، نضع بين أيديكم مجموعة من الوثائق التكميلية تتضمن مزيدا من المعطيات الإضافية والأرقام وكذا المؤشرات المتعلقة بسياق تنفيذ قانون المالية لسنة 2019.

## **السيدات والسادة ؛**

يقوم مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2019، بحصر وإثبات المبلغ النهائي للمداخيل المقبوضة والنفقات المنجزة المتعلقة بالسنة المالية 2019 وكذا بحصر حساب نتيجة هذه السنة.

- وبناء عليه، يُثبِتُ هذا المشروع النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية لسنة 2019، على مستوى كل من الميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، حيث يتضمن عشر مواد تروم أحكامها بالأساس:
- إثبات النتائج النهائية لموارد ونفقات الميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة؛
  - فتح اعتمادات إضافية لتسوية التجاوزات المسجلة على مستوى نفقات التسيير ونفقات الدين العمومي؛
  - إلغاء اعتمادات التسيير غير المستهلكة عند انتهاء السنة المالية 2019؛
  - إلغاء اعتمادات الاستثمار التي لم تكن محل التزامات بالنفقات مؤشر عليها من قبل مصالح الخزينة العامة للمملكة، إلى نهاية السنة المالية 2018 ؛
  - بيان اعتمادات الاستثمار المتوفرة في نهاية السنة المالية 2019؛
  - نقل زيادة الموارد على النفقات بالنسبة للميزانية العامة ليخصم من المكشوف في حساب الخزينة؛
  - ضبط الرصيد الدائن أو المدين لكل صنف من أصناف الحسابات الخصوصية للخزينة عند نهاية السنة المالية 2019.

## السيدات والسادة ؛

لقد جاءت النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية لسنة 2019 كما حددها مشروع قانون التصفية لهذه السنة، على الشكل التالي:

## أولاً: على مستوى الميزانية العامة،

- بلغت النفقات المنجزة عند نهاية السنة 365,65 مليار درهم.
- فيما يخص الموارد، فقد بلغت تقديرات الميزانية العامة للسنة المالية 2019 ما قدره 329,62 مليار درهم، وتم تحصيل ما مجموعه 365,96 مليار درهم، أي بنسبة إنجاز بلغت 111,02%. هذا، وقد شكلت الموارد العادية نسبة 71,29% من مجموع الموارد المحصلة.

## ثانياً: فيما يتعلق بالحسابات الخصوصية للخزينة،

- فقد بلغت النفقات المنجزة ما مجموعه 90,90 مليار درهم، حيث تمثل نفقات الحسابات المرصدة لأموال خصوصية نسبة 85,62% من مجموع هذه النفقات.
- أما فيما يخص موارد هذه الحسابات، فقد حددها قانون المالية للسنة المالية 2019 في 85,08 مليار درهم، و تم تحصيل 101,36 مليار درهم.

ثالثاً: فيما يخص مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة،

- فقد سجلت نفقات الاستغلال ما مجموعه 2,06 مليار درهم. أما موارد

الاستغلال لهذه المرافق، فقد بلغت تقديراتها النهائية ما مجموعه 4,48 ملايين

درهم، وتم تحصيل 4,68 ملايين درهم.

- في حين بلغت نفقات الاستثمار لهذه المرافق 1,23 مليار درهم. وبالمقابل،

سجلت التقديرات النهائية لموارد الاستثمار لهذه المرافق 3,63 مليار درهم. وقد

تم تحصيل ما مجموعه 3,69 مليار درهم.

## السيدات والسادة ؛

لا بد من التذكير بأن النشاط الاقتصادي الوطني قد تأثر خلال سنة 2019، من

سوء الظروف المناخية ومن محيط خارجي غير ملائم بشكل عام. مما أدى إلى

تراجع الناتج الداخلي الخام، حيث انتقل من 3,2% برسم سنة 2018 إلى

2,5% في سنة 2019. غير أن القيمة المضافة غير الفلاحية عرفت انتعاشاً إذ

بلغت 3,9% مقابل 2,9% خلال سنة 2018، بينما عرفت القيمة المضافة

الفلاحية انخفاضاً بنسبة 8,6%- بعد ارتفاع قدره 5,8% سنة 2018.

وعلى العموم، فإن التوقعات الخاصة بقانون المالية للسنة المالية 2019، قد تحققت  
بنسبٍ إجماليةٍ حُدِّدَت في:

○ الموارد.....113%؛

○ التكاليف.....98%.

وكنتيجة لذلك، فقد تم حصر عجز الميزانية في حدود 3,6% من الناتج الداخلي الخام.

## السيدات والسادة ؛

تلكم باختصار، أهم المعطيات والأرقام التفصيلية لمشروع قانون التصفية لسنة  
2019. كما أحيطكم علما بأن مصالح وزارة الاقتصاد والمالية هي الآن بصدد إعداد  
قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2020، والذي سيتم تقديمه  
إلى البرلمان قبل نهاية الربع الأول من سنة 2022 تفعيلا لمقتضيات القانون التنظيمي  
لقانون المالية.

أشكر لكم حسن اهتمامكم والسلام عليكم ورحمة الله.